# الاكتفاء الذاتى الصناعى ليس الحل الأمثل دائما

بقلم الدكتور:
نادر رياض

**تربينا** كمهندسين صناعيين على ما دأب أساتذتنا على تلقيننا اياه بكليات الهندسة وفروع هندسة الانتاج، والهندسة الصناعية: إن الاكتفاء الذاتى والتكاملس الصناعى هما الوسيلتان المثليان للنمو والتطور فى الصناعة، ورأينا شركات تشترى الصناعات المغذية لهما، وأخرى تتوسع فى توفير خدمات ذاتية، فرأينا أنشطة مستحدثة تجد على صناعات كانت تعمل بنجاح دونها، وأصبحت تقيم كوحدات تابعة لتوفير أعمال النظافة والحراسة، ونقل القمامة والمخلفات، كذلك ورش صيانة السيارات، وتوريد الأطعمة للعاملين عن طريق تلك الإدارات الجديدة التى تنشئها.

وهو الأمر الذى ما سيلبث بعد سنوات أن يسقط من حساباته كل الأمور الجوهرية المتعلقة بحسابات التكلفة والعائد، ويزداد قبحه مع الوصول لمرحلة «الترهل الإدارى» فى الإشراف على عناصر الجودة فى هذه العمليات، فنرى ان عمليات النظافة لم تعد تتم بالطريقة البراقة التى بدأت بها، وأعمال الحراسة لحقت بها أمراض كبر سن أفرادها، وثقل حركتهم وتبلد الاحساس مع الوقت، واتسمت عمليات نقل القمامة والمخلفات بالقذارة والتلويث، وعمليات «التربح الجانبى» فيما لا يجب التربح منه وأصبحت تكاليف إصلاح السيارات وعمل العمرات البسيطة تفوق أضعافا مضاعفة تكلفة تنفيذها خارج المصنع، ناهيك عن تردى مستواها الفنى.

اما عن توفير الطعام داخل المؤسسة ذاتيا، فحدث عنه ولا حرج، بدءا من نظافة المطبخ ومستوى شراء وتوفير المواد الغذائية، إلى عمليات الطهى وتحضير الطعام، إلى غسيل الأوانى وتطهيرها فى نهاية المطاف.

وها نحن الآن نسمع من خبراء الهندسة الصناعية والهندسة الإدارية عن نظرية عكسية تختلف كل الاختلاف عما تعلمناه من قبل، إلا أن قبول النظرية العكسية، واختلاف نمط المنطق الصناعى هو أمر تعلمنا ألا نقف عنده كثيرا.

والأمر لا يحتاج لتفكير أو تدبر لنرى أن سوق الخدمات الصناعية هى سوق مثل أى سوق مفتوحة، يتنافس فيها متنافسون فى كل من جودة الخدمة وسعرها، والالتزام بتوفيرها فى الوقت المحدد لذلك، وهو أمر له وجاهته، إذ أن عدم الرضا على مستوى الطعام أو الصيانة أو نقل القمامة أو الحراسة وأعمال النظافة لا يحتاج لأكثر من تغيير المورد، وهو أمر يتم فى يوم أو أسبوع على أكثر تقدير، مجنبا بذلك بصورة قاطعة المرور بالسرداب الهابط اقتصاديا من ضرورة زيادة أجور العاملين فى هذه الأنشطة غير الانتاجية، وإنشاء أعباء اجتماعية وعلاجية وتأمينية متزايدة، يقابلها نقص فى الخدمة المقدمة، وكنتيجة طبيعية لتقدمهم فى السن.

●●●

ولعل بعض الشركات الصناعية فى الكثير من الأنشطة الاقتصادية تنبهت لهذا الموقف واعتمدت فى توفير احتياجاتها من خدمات النظافة الداخلية والخارجية، وصيانة الآلات واصلاح السيارات وتوفير الوجبات وخدمات الأمن والحراسة ونقل القمامة على موردين خارجين مما أسهم فى إنجاح هذه النظرية على المستوى التطبيقى.

جريدة الاخبار ( صفحة ٩ - ٢٠٠٤/٩/١٦ )

بقلم د : نادر رياض :

# الاكتفاء الذاتي الصناعي ليس الحل الأمثل دائماً

تربينا كمهندسين صناعيين علي ما دأب أساتذتنا علي تلقيننا بكليات الهندسة وفروع هندسة الإنتاج ، والهندسة الصناعية ، أن الاكتفاء الذاتي والتكامل الصناعي هما الوسيلتان المثليان للنمو والتطور في الصناعة ، ورأينا شركات تشتري الصناعات المغذية لهما ، وأخري تتوسع في توفير خدمات ذاتية ، فرأينا أنشطة مستحدثة تجد علي صناعات كانت تعمل بنجاح دونها ، وأصبحت تقيم كوحدات تابعة لتوفير أعمال النظافة والحراسة ، ونقل القمامة والمخلفات ، كذلك ورش صيانة السيارات ، وتوريد الأطعمة للعاملين عن طريق تلك الإدارات الجديدة التي تنشئها ، وهو الأمر الذي ما سيلبث بعد سنوات أن يسقط من حساباته كل الأمور الجوهرية المتعلقة بحسابات التكلفة والعائد ، ويزداد قبحه مع الوصول لمرحلة " الترهل الإداري " في الإشراف علي عناصر الجودة في هذه العمليات ، فنري أن عمليات النظافة لم تعد تتم بالطريقة البراقة التي بدأت بها ، وأعمال الحراسة لحقت بها أمراض كبر سن أفرادها ، وثقل حركتهم وتبلد الإحساس مع الوقت ، واتسمت عمليات نقل القمامة والمخلفات بالقذارة والتلويث ، وعمليات " التربح الجانبي " فيما لا يجب التربح منه . وأصبحت تكاليف إصلاح السيارات وعمل العمرات البسيطة تفوق أضعافا مضاعفة تكلفة تنفيذها خارج المصنع ، ناهيك عن تردي مستواها الفني .

أما عن توفير الطعام داخل المؤسسة ذاتيا ، فحدث عنه ولا حرج ، بدءاً من نظافة المطبخ ومستوي شراء وتوفير المواد الغذائية ، إلي عمليات الطهي وتحضير الطعام ، إلي غسيل الأواني وتطهيرها في نهاية المطاف .

وها نحن الآن نسمع من خبراء الهندسة الصناعية والهندسة الإدارية عن نظرية عكسية تختلف كل الاختلاف عما تعلمناه من قبل ، إلا أن قبول النظرية العكسية ، واختلاف نمط المنطق الصناعي هو أمر تعلمنا ألا نقف عنده كثيرا.

والأمر لا يحتاج لتفكير أو تدبر لنري أن سوق الخدمات الصناعية هي سوق مثل أي سوق مفتوحة ، يتنافس فيها متنافسون في كل من جودة الخدمة وسعرها ، والالتزام بتوفيرها في الوقت المحدد لذلك ، وهو أمر له وجاهته ، إذ أن عدم الرضا علي مستوي الطعام أو الصيانة أو نقل القمامة أو الحراسة وأعمال النظافة لا يحتاج لأكثر من تغيير المورد ، وهو أمر يتم في يوم أو أسبوع علي أكثر تقدير ، مجنبا بذلك بصورة قاطعة المرور بالسرداب الهابط اقتصاديا من ضرورة زيادة أجور العاملين في هذه الأنشطة غير الإنتاجية ، وإنشاء أعباء اجتماعية وعلاجية وتأمينية متزايدة ، يقابلها نقص في الخدمة المقدمة ، وكنتيجة طبيعية لتقدمهم في السن .

ولعل بعض الشركات الصناعية في الكثير من الأنشطة الاقتصادية تنبهت لهذا الموقف واعتمدت في توفير احتياجاتها من خدمات النظافة الداخلية والخارجية ، وصيانة الآلات وإصلاح السيارات وتوفير الوجبات وخدمات الأمن والحراسة ونقل القمامة علي موردين خارجيين مما أسهم في إنجاح هذه النظرية علي المستوي التطبيقي .

www.naderriad.com